

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

يشرف النواب الموقعون أدناه أن يتقدموا من دولتكم باقتراح القانون المدرج ربطاً طالبين التفضل ببلاغه إلى رئاسة مجلس الوزراء لتأخذ الموقف الذي تراه وكذلك إحالته على اللجان المختصة وبالنتيجة طرح اقتراح القانون هذا في جلسة عامة لمجلس النواب للتصويت عليه وإقراره.

بكل احترام

النواب مقترحو هذا القانون

محمد سليمان

وليد العرفي

اللاء ابراهيم

عبد العزبن الصدر

كريم كباره

د. طه ناصي

طوني فرنجية

حسين العظمة

الباس الخوري

مطر عباس

حسين العظمة

M. Othman

K. Khoury
T. Faraj

مقدمة:

تعد الهجرة غير الشرعية رحلة نحو المجهول الذي لا يمكن التنبؤ به خصوصاً إذا كانت تتم عبر البحر إذ يواجه المهاجرون أخطاراً كبيرة أكبرها خطر خسارة حياتهم وحياة أطفالهم وعائلاتهم وفي حال وصلوا بأمان إلى البلد المهاجر إليه فهناك خطر التعرض لانتهاكات قد تودي بحياتهم ومواجهة خطر مجهول أو إعادتهم إلى أوطانهم وهي أقل الخسائر.

للهجرة غير الشرعية أسباب ودوافع عديدة وغالباً ما تكون من أجل السعي نحو حياة أفضل وإيجاد فرص أنجح في الحياة. وفي لبنان خصوصاً نجد أن التردي في الوضع الاقتصادي وتدني قيمة العملة كلها أسباب أدت إلى زيادة اعداد المهاجرين.

الأسباب الموجبة :

إن هذه الفئة من الناس هي بالإضافة إلى تعرضها لأبشع أنواع الظلم داخل وطنها من فقر وبطالة وعدم وجود فرص عمل بحثت جاهدة لتؤمن حياة أفضل لعائلاتها لكنها تعرضت لانتهاكات بتاريخ 2022/4/23 أدت إلى فاجعة يعجز الإنسان عن تسيانها، لم ينصفها القضاء حتى اليوم على الرغم من تقديمها ل الكامل عناصر الإثبات والأدلة الدامغة التي تثبت حجم المأساة التي تعرضوا لها ولا يعوض هذه الخسارة شيء لكن في سبيل التضامن مع أهالي الضحايا ومواساتهم والوقوف إلى جانبهم كان لا بد من تقديم مشروع قانون يظهر لهم وقوف الدولة إلى جانبهم وتقديم كل ما يلزم لإنصافهم.

عبد العزیز الصریر



اقتراح قانون مقدم من النواب الموقعين

المواد:

المادة الأولى: يعتبر الأشخاص المدنيون الذين استشهدوا غرقاً بتاريخ 2022/4/23 شهداء الجيش اللبناني ويستفيد أصحاب الحقوق من تعويضات ومعاشات تقاعد جندي استشهد أثناء تأدية الواجب لكل فرد منهم وتسري عليه الأحكام عينها المتعلقة بالتقديرات التي تسري على عوائل شهداء الجيش اللبناني.

المادة الثانية: يعتبر الأشخاص الذين تم إنقاذهم من الغرق بتاريخ 2022/4/23 مشمولين مدى الحياة بالتقديرات الصحية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كما من المعينات والحقوق والإعفاءات التي يستفيد منها أصحاب الاحتياجات الإضافية والتي أقرت بموجب القانون رقم 220 تاريخ 2000/5/29 (القانون المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الإضافية).

المادة الثالثة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية

الوزير المعني

